

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/CONF.191/9 and Corr.1
13 May 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

بأقل البلدان نموا

بروكسل، بلجيكا

١٤ - ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

الإعلان الوزاري لأقل البلدان نموا الصادر عشية انعقاد

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

بروكسل، ١٣ أيار/مايو ٢٠٠١

الإعلان الوزاري لأقل البلدان نموا الصادر عشية انعقاد
مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا
بروكسل، ١٣ أيار/مايو ٢٠٠١

إننا، نحن وزراء أقل البلدان نموا، وقد اجتمعنا عشية انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا في بروكسل في ١٣ أيار/مايو ٢٠٠١،

إذ نشير إلى الإعلان الوزاري لأقل البلدان نموا المعتمد في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠١ في هافانا أثناء قمة الجنوب،

وإذ نشير أيضا إلى الإعلان الوزاري لأقل البلدان نموا المعتمد في ١٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أثناء الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

وإذ نشير كذلك إلى إعلان أقل البلدان نموا المعتمد أثناء المؤتمر الوزاري الثالث لمنظمة التجارة العالمية الذي عقد في سياتل في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ والبيان الصادر عن وزراء تجارة أقل البلدان نموا المعتمد في الدورة العاشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) المعقودة في بانكوك في ١٣ شباط/فبراير ٢٠٠٠،

وإذ نرحب بقيام رؤساء الدول والحكومات باعتماد إعلان الألفية في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ أثناء قمة الألفية التي عقدت في الأمم المتحدة بنيويورك،

وإذ نؤكد على أهمية مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في بروكسل في الفترة من ١٤ إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١،

نعلم ما يلي:

١ - إننا نجتمع في ضوء خلفية قوامها الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية الآخذة في التدهور في بلداننا وما يجري من تمهيش متزايد لبلداننا في حين أن التغييرات الجوهرية التي حدثت في الاقتصاد العالمي نتيجة للعولمة ولأوجه التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا قد أتت بزيادات لم يسبق لها مثيل في الرخاء في العالم. وإنه لمن دواعي قلقنا البالغ أن أقل البلدان نموا البالغة ٤٩ بلدا لم تتمكن كمجموعة، على الرغم من جهود الإصلاح السياسي والاقتصادي الشديدة، من الاستفادة من هذه الاتجاهات والتطورات العالمية كما لم تتمكن من بلوغ أهداف برنامج عمل باريس لصالح أقل البلدان نموا في التسعينات. وقد تعوقت هذه الجهود في المقام الأول بفعل تناقص

تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية ومحدودية الطاقة الإنتاجية، وتساعد عبء الديون، وعدم ملاءمة الأوضاع الخاصة بالوصول إلى الأسواق، وعدم كفاية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وشدة المعوقات الهيكلية التي تواجهها أقل البلدان نمواً.

٢- إننا نشدد على أنه وإن كانت المسؤولية الرئيسية عن تنمية أقل البلدان نمواً تقع على عاتق هذه البلدان، فإن تحسين الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية التي تزداد تفاقماً في هذه البلدان يتطلب، ضمن ما يتطلبه من أشياء أخرى، وجود تدابير دعم دولي كبير وملحوس من أجل هذه البلدان، بما في ذلك برامج ملائمة لاستئصال شأفة الفقر وإزالة ما يعترض تنميتها من معوقات هيكلية حرجة. ومن أجل النهوض بهذه المسؤولية، يلزم إقامة شراكات فيما بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

٣- إننا نعلق في هذا السياق أعظم أهمية على مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نمواً الذي نعتبره اختباراً كبيراً لمبدأ تعزيز الشراكة وتقاسم المسؤولية الذي أيدناه جميعاً في إطار برنامج العمل للتسعينات.

٤- إننا نكرر الإعراب عن التزامنا الكامل بعقد مؤتمر ناجح ونتعهد بالعمل على نحو وثيق مع شركائنا في التنمية بغية تحقيق نتائج ملموسة ذات وجهة عملية يمكن أن توقف وتعكس على نحو حاسم اتجاه عملية التهميش وتستأصل شأفة الفقر مما يحسن الأوضاع الاجتماعية - الاقتصادية الحالية في بلداننا. وهكذا فإن نجاح المؤتمر سيقاس بطبيعة ومدى الالتزامات ذات الوجهة العملية والقابلة للتنفيذ التي يكون لها أعظم تأثير وأكبر إسهام في تحقيق هذه الأهداف.

٥- إننا بهذه الروح ندعو شركائنا في التنمية إلى اتخاذ إجراءات عاجلة في مجالات من بينها المجالات المحددة التالية:

- عكس الاتجاهات المتناقضة في تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية والعمل على أن تتحقق في وقت مبكر الأرقام المستهدفة المتفق عليها لهذه المساعدة لصالح أقل البلدان نمواً في موعد غايته عام ٢٠٠٥ وتحسين فعالية المعونة المقدمة إلى أقل البلدان نمواً عن طريق أمور من بينها عدم ربط المعونة؛
- حل أزمة الديون عن طريق إتاحة تخفيف كبير وعميق وسريع في مجال الديون لجميع أقل البلدان نمواً، بما في ذلك إتاحتها عن طريق الإلغاء الكامل للديون؛

- تشجيع وتعزيز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بما في ذلك تقديم حوافز من أجل المستثمرين في أقل البلدان نمواً؛
- إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق وصولاً مضموناً وقابلًا للتنبؤ به عن طريق شمول جميع منتجاتنا بإمكانية الوصول إلى الأسواق على أساس الإعفاء من الرسوم والإعفاء من الحصص بشكل ملزم وذلك في حدود إطار زمني دقيق يمكن هذه البلدان من أن تشترك بصورة فعالة في الاقتصاد العالمي؛
- التطبيق والتحسين والتنفيذ الكامل للتدابير المتعلقة بالمعاملة الخاصة والتفاضلية لصالح أقل البلدان نمواً، على النحو الوارد في اتفاقات منظمة التجارة العالمية؛
- التوصل إلى اتفاق مبكر، من جانب المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية على أقصى تقدير، فيما يتعلق بإيجاد إجراءات واضحة ومبسطة تهدف إلى تيسير عملية انضمام أقل البلدان نمواً إلى منظمة التجارة العالمية والتعجيل بهذه العملية، وتقديم مساعدة مالية وفنية كافية إلى هذه البلدان في هذا الصدد.

٦- إننا نعرب عن تقديرنا للبلدان التي أوفت بالأرقام المستهدفة المتفق عليها دولياً لتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية إلى أقل البلدان نمواً بل والتي تجاوزتها وللبلدان التي قامت بتحسين إمكانية وصول صادرات أقل البلدان نمواً إلى الأسواق، بما في ذلك مبادرة "كل شيء ما عدا الأسلحة" التي اتخذها الاتحاد الأوروبي، ونحث شركاءنا في التنمية على اتخاذ تدابير مماثلة فيما يتعلق بالمساعدة الإنمائية الرسمية والوصول إلى الأسواق، إن لم يكونوا قد فعلوا ذلك بعد.

٧- إننا نعلق أهمية كبيرة على الحاجة إلى آلية ملائمة وفعالة لتنفيذ ومتابعة واستعراض ورصد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بالعقد الأول من الألفية الجديدة.

٨- إننا نرحب بالالتزام مجدداً من جانب بعض شركائنا في التنمية بتحسين تنفيذ الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة من أجل أقل البلدان نمواً والمبادرات المتخذة من أجل تحقيق هذه الغاية، وخاصة عن طريق إطلاق البرنامج التجريبي للإطار المتكامل وإنشاء الصندوق الاستثماري للإطار المتكامل. ونحن ندعو شركاءنا في التنمية إلى الإسهام في هذا الصندوق الاستثماري بسخاء.

٩- إننا ندعو ونشجع البلدان الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين على مواصلة دعمها لبلداننا فيما نبذله من جهود للاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو مفيد ونتعهد بتعزيز هذه الشراكة عن طريق التعاون بين الجنوب والجنوب.

١٠- إننا ندعو منظومة الأمم المتحدة وسائر المنظمات المتعددة الأطراف فضلا عن أصحاب المصلحة الآخرين إلى تعبئة إمكاناتهم دعما لتنفيذ نتائج هذا المؤتمر تنفيذا كاملا وفعالا في ظل قدر أكبر من التنسيق ومن تضافر الطاقات والالتزام الكامل.

١١- إننا نعرب عن تقديرنا البالغ للاتحاد الأوروبي لاستضافته هذا المؤتمر وللدعم المقدم إلى بلداننا فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية المضطلع بها على الصعيد القطري. ونحن نرغب أيضا في تسجيل تقديرنا لجميع الشركاء الآخرين الذين أسهموا بسخاء في نجاح العملية التحضيرية للمؤتمر. وإننا نعرب أيضا عن تقديرنا لحكومة وشعب بلجيكا لما حظينا به من ترحيب وكرم ضيافة.

A

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/CONF.191/9/Corr.1
15 May 2001

ARABIC
Original: ENGLISH

الجمعية العامة



مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني

بأقل البلدان نموا

بروكسل، بلجيكا

١٤ - ٢٠ أيار/مايو ٢٠٠١

الإعلان الوزاري لأقل البلدان نموا الصادر عشية انعقاد

مؤتمر الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا

بروكسل، ١٣ أيار/مايو ٢٠٠١

تصويب

ينبغي أن يكون نص الفقرة ٧ كالاتي:

٧- إننا نعلق أهمية كبيرة على الحاجة إلى آلية ملائمة وفعالة لتنفيذ ومتابعة واستعراض ورصد برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا فيما يتعلق بالعقد الأول من الألفية الجديدة. وفي هذا الصدد، نناشد الأمين العام للأمم المتحدة أن ينشئ مكتبا لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان النامية الجزرية الصغيرة، تتوفر له الموارد المالية والبشرية الكافية ويرأسه ممثل رفيع المستوى، وذلك بعد المؤتمر مباشرة.

(A) GE.01-70072